فريد أسسرد

المدراس السياسية الثلاث في العراق وامكانية التعايش السلمي فيما بينها

اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر
السليمانية ـ ٢٠١٠

فريد اسسرد
المدراس السياسية الثلاث في العراق وامكانية التعايش السلمي فيما بينها
منشورات اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر
السليمانية ـ سنة ٢٠١٠
رقم الإيداع في المديرية العامة للمكتبات العامة (٢٦٥٢)
لسنة ٢٠١٠
طبعت في مؤسسة حمدي للطباعة والنشر
عدد النسخ: (٤٠٠٠) نسخة
التصميم: أميره عمر
رقم السلسلة: (١١)

اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر

مؤسسة ثقافية تأسست بموجب قرار صادر عن المؤتمر الثالث للإتحاد الوطني الكردستاني في عام ٢٠١٠ ، تتضمن مهامها توفير مستلزمات التوعية السياسية، وتوسيع اطر الثقافة العامة، تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الانسان والعدالة الإجتماعية في المجتمع، ودراسة قضايا الفكر المعاصر وتوفير المواد الضرورية لتأهيل الكوادر في مختلف المجالات.

المشرف على اصدار السلسلة : تحسين نامق

المقدمة

تتناول هذه الدراسة موضوعا بالغ الحساسية وهو كيفية التنسيق بين ثلاث اتجاهات عامة في العراق، ترتبط كل واحدة منها باحدى (المكونات) العراقية الرئيسية الثلاث وهي العربية الشيعية والعربية السنية والكردية.

ويستخدم الباحث تعبير "مدرسة" للاشارة الى تلك الاتجاهات وعليه فهناك في العراق ثلاث مدارس هي المدرسة الشيعية والمدرسة السنية والمدرسة الكردية.

ومن الواضع ان لكل مدرسة اراؤها وخصوصيتها، وقد تم حتى الان الجمع بين هذه المدارس من خلال وسيليتين، أولاً الوسيلة القسريه، وفيها جرى استخدام منظم للعنف للأبقاء على الروابط بين هذه المدارس في الفترة الواقعة ما بين (١٩٢١-٢٠٠٣). والاخرى هي الوسيلة الطوعية، حيث جرى الاتفاق بين هذه المدارس على الالتقاء بشكل طوعي عبر دستور ساهم ممثلو هذه المكونات في كتابته، بعد أن نالت أكثرية أصوات العراقيين في استفتاء ٢٠٠٥/١٠/١٥، طبقت عبر نظام سياسى جديد يعترف بخصوصيات كل من هذه المكونات.

تلى الباحث هذه الدراسة في اربيل في ١٥ شباط ٢٠٠٩ وهي ضمن البحوث المعدة خصيصا لكونفرنس الذي نظمته دار نشر موكرياني وجامعة صلاح الدين بالاشتراك مع منظمة بلاتفورت آبان التركي. وعبَرَ شعار

الكونفرنس المعنون (معاً نبحث عن السلام والمستقبل)
عن مساعي كل من أقليم كردستان وتركيا للتوصل
لافضل الصيغ التي تضمن علاقات مستقرة قائمة على
اساس التعاون والاحترام المتبادل.

المشرف

المدارس السياسية الثلاث في العراق وامكانية التعايش السلمي فيما بينها

يتضمن العراق ثلاث مدارس سياسية- ثقافية متميزة هي المدارس الشيعية والسنية والكردية. ويقوم الاستقرار الداخلي على تآلف هذه المدارس الثلاث في اطار نظام قانوني متفق عليه. ان لكل مدرسة بنياتها الخاصة. وثمة نقطة وحيدة لا تستطيع اية مدرسة التهاون بشأنها وهي مسألة الحفاظ على خصوصياتها الذاتية وسعيها لتوفير ظروف لاتكون فيها تلك الخصوصيات مهددة.

ان اية واحدة من هذه المدارس الثلاث مرتبطة بالبنيات الاجتماعية التي تمثلها ويضفي هذا الارتباط نوعا من المسؤولية على العلاقة القائمة بينها. وينتج عن هذه العلاقة مصالح مادية معقدة، محددة وفق قواعد صارمة، ولكن واضحة.

ان معرفة الاطر العامة لكل مدرسة يمكن ان يضمن فهما اعمق للسيرورة التي سارت عليها انشطة كل مدرسة على حدة وتحديدا ادق للفروقات القائمة فيها بينها.

المدرسة الشيعية

تقوم المدرسة الشيعية على الدين. ان لذلك قطعا دوافعه التاريخية. ويقوم مضمون الفكرة الرئيسية للمدرسة الشيعية على انشاء بنيات سياسية لاتتعارض مع الدين وقابلة لخدمته. لكن هذه الفكرة في حد ذاتها جديدة على الفكر الشيعي، لأن السياسة لم تدخل الفكر الشيعي الا في وقت متأخر نسبيا. وعلى الرغم من طغيان الطابع الديني على منظومة الافكار في المدرسة الشيعية، فهي ليست دينية صرف. ويستدل من فتوى الشيرازي، الصادرة في عام ١٩٢٠، حول عدم جواز انتخاب غير المسلم للامارة على المسلمين، ان الفتوى لاتختص بالدين فحسب بل تتجاوزه الى الوطن. ويدل مضمونها على ربط محكم بين الدين

والوطنية[١]. ويمكن اعتبار الفتوى اول اشارة واضحة وصريحة الى مفهوم الوطنية في المدرسة الشيعية. لقد تركت فتوى الشيرازي اثرا كبيرا في الشارع المنادي بضرورة قيام حكومة وطنية[٢]. وفق هذا، فالوطنية كانت المدخل الى السياسة.

ولم تتقرر الوطنية عبر حماس عابر. لكن ميزة الوطنية في المدرسة الشيعية هو ارتباطها بالدين، وعليه فهي من حيث مكوناتها الفكرية وطنية مدعومة بالدين. يفسر ذلك الى حد كبير سبب تأييد المدرسة الشيعية لتولي ملك سني ملوكية العراق في بداية ظهورمشروع تأسيس الدولة العراقية. اعتمدت المدرسة الشيعية في ذلك على الاصل وليس على المآل. ونقطة الانطلاق هنا هي ان الملك السني الذي لم تعارض المدرسة الشيعية توليه حكم العراق منتم الى البيت الهاشمي، ما يعني انه يعود بجذوره الى فاطمة، بنت النبي محمد وزوجة الامام علي بن ابي طالب.

ضمت المدرسة الشيعية اتجاهات عدة، اكثرها راديكالية تلك التي طالبت بتولي الشيعة قيادة العراق وجعل التشيع مذهبه الرسمي، ما يعني في جوهره ميلا الى انشاء حكومة ثيوقراطية شيعية. وقد لاحظ آرنولد ولسن، نائب الحاكم الملكي العام في العراق، خلال الانتفاضة الشيعية في عام ١٩٢٠ ان بعض المجتهدين الذين ساهموا في تحريك الانتفاضة سعوا الى انشاء ثيوقراطية شيعية[٣].

ويدل سعي بريطانيا لاقامة ادارة مستقلة للاماكن الشيعية المقدسة[٤] على مدى ادراكها لدور العامل الديني في الحياة العامة للشيعة. وفي عام ١٩٢٠ لم يكن الشيعة يرغبون في حكومة تقوم على يد بريطانيا. لقد حث هذا الموقف رجال الدين الشيعة في الكاظمية على المطالبة بتأليف حكومة منتخبة. وكان العامل المباشر لتلك المطالبة هو الانباء التي تناهت عن اعتزام بريطانيا

تنصيب سني رئيسا لمجلس وزراء مؤقت في العراق[٥]. اما العامل غير المباشر فكان نفور الشيعة من قيام حكومة يرأسها سني مدعوم من بريطانيا. ولم تكن المطالبة بحكومة منتخبة امر عرضيا. فقد تعمد رجال الدين الشيعة في الكاظمية المطالبة بانتخاب الحكومة نظرا لادراكهم ان اي انتخاب حر من شأنه ان يرفع شيعيا او من تدعمه المرجعية الشيعية لمنصب رئاسة الوزراء. تعد تلك المطالبة اول اشارة واضحة الى ادراك العلاقة بين مبدأ الانتخاب ومصلحة الاكثرية. ومع تشكيل الحكومة المؤقتة، بدأ عهد مطبوع بسوء التفاهم والتشكك في النوايا. لقد دفع ذلك المدرسة الشيعية الى مراجعة موقفها من فيصل نفسه. لاحقا، صار جليا ان المدرسة الشيعية لم تعد تنظر الى فيصل مثلما كانت تنظر اليه قبل ان يبدأ سوء التفاهم.

عمليا، وبعيدا عن التأثيرات الايديولوجية، ادركت المدرسة الشيعية قوة تأثير الوزن الجيوبوليتيكى للسكان

الشيعة في العراق واقامت نظريتها على الربط المحكم بين حجم السكان والحق في الحكم. وشكلت هذه النظرية عماد المدرسة الشيعية طوال عشرات السنين. وجرى تفسير الوضع في العراق على انه عمليا اغتصاب للسلطة وتهميش لاكثرية من حقها ان تنال حقوقا اكثر. والوقع السايكولوجي لهذا التفسير واضح جلي وقد ادى احيانا الى تدعيم الميل الى التشدد. لكن ذلك لم ينزع عن المدرسة الشيعية نزعتها الانسانية بشكل عام نظرا لمتانة الارتباط التاريخي بمبدأ معاداة الظلم والطغيان.

المدرسة السنية

من الواضح ان الجذور التاريخية للعناصر الايديولوجية المكونة للمدرسة السنية هي بالاساس جذور دينية، لكن التطورات اللاحقة ساهمت في بروز اتجاهات علمانية قوية عززت التعددية الفكرية في صفوفها. ويقوم عماد المدرسة السنية على الدمج بين المقتضيات السياسية والبراغماتية بشكل رئيسي. تاريخيا، يوجد على الاقل عاملان رئيسيان ساهما في بلورة الرؤية الايديولوجية للمدرسة السنية، اولهما هو الصراع الايراني- العثماني الذي جعل السنة يميلون الى تركيز امنهم على تحالف باستطاعته التصدي للنزعات التوسعية الايرانية. ودفع ذلك السنة الى اتباع

سياسة ودية تجاه العثمانيين. وثانيهما، هو تغير الخارطة الديموغرافية- الطائفية في العراق ابتداءً من القرن التاسع عشر، وهو تغير ادى الى تحول المنطقة الممتدة من جنوب بغداد حتى شط العرب الى منطقة شيعية بفعل النشاط التبشيري الواسع للمرجعية الشيعية. وفي بداية القرن العشرين تفاقم احساس السنة بقوة زخم التمدد الشيعي ولاح آنذاك ان تصحيح البنيات السايكولوجية صار معقدا للغاية.

وفي اواخر الحقبة العثمانية وعت المدرسة السنية اهمية الاندماج بين السنة والعثمانيين من اجل ضمان امن السنة. وبالفعل، فقد استعان العثمانيون بالسنة اكثر من غيرهم. وحقق ذلك للسنة وعيا اكبر بأهمية الاندماج مع سياسة الدولة. ومن الناحية العملية، حصل السنة عن طريق ذلك على كوادر ادارية كفوءة وعلى اقتصاد افضل وحياة اكثر تمدنا. وفي الحين الذي ابدى فيه الشيعة نوعا من الانعزال

لاسباب ايديولوجية، وهو ما اسفر في النهاية عن عدم تعاونهم مع المؤسسات الرسمية العثمانية، اظهر السنة مزيدا من الانفتاح واندمجوا مع تلك المؤسسات. هكذا طبعت المرحلة الاخيرة من الحقبة العثمانية بتعاون وثيق بين السنة العراقيين والعثمانيين وفتور في العلاقات بين الشيعة والعثمانيين، وهو فتور لم يصل على اية حال الى درجة التصادم والتنازع.

ان مفهوم الدولة في المدرسة السنية هو اكثر وضوحا مما هو عليه في المدرستين الشيعية والكردية. وقد تنبه البريطانيون الى ذلك منذ عام ١٩١٧. ويلاحظ ان بلاغ الجنرال ف. س. مود القائد العام للقوات البريطانية في العراق، الصادر في ١٩ اذار ١٩١٧، لم يوجه الى كل العراقيين بل الى سكان ولاية بغداد وحدها. وتضمن البلاغ دعوة للاشتراك في تصريف الشؤون المدنية "بالتعاون مع الممثلين السياسيين لحكومة بريطانيا العظمى"[٦].

لاحقاً، تولى السنة ادارة المناطق الشيعية وقد ابدى زعماء الشيعة اعتراضا على ذلك[٧]. ومن الواضح ان البريطانيين فعلوا ذلك لانهم كانوا يبحثون عن حلفاء يدعمون مشروعهم في العراق وربما ارادوا من ذلك ايضاً بث التفرقة بين السنة والشيعة. ومهما كان السبب فذاك لا ينفي استعداد السنة للتعاون مع بريطانيا من اجل الحصول على مكاسب تجنى من ادارة السلطة. وعلى اثر ذلك زاد اعتماد البريطانيين على السنة.

وفي عام ١٩٢٠ انشأت بريطانيا حكومة مؤقتة في العراق برئاسة السني عبدالرحمن النقيب ضمت اربعة وزراء سنة وثلاث وزراء شيعة ويهودي.

وفي قبولها بفيصل ملكا على العراق، اعتمدت المدرسة السنية على اصلين رئيسيين معلنين هما اصول فيصل الارستقراطية الدينية وكونه سنيا. اما الاصل الثالث غير

المعلن فكان نظرة السنة الى فيصل باعتباره رمز لعصر قادم يكون فيه السنة العنصر الاكثر تفوقا في العراق.

وفي المدرسة السنية تكتسب الدولة اهمية خاصة. ومن الناحية العملية، استغل السنة قدرة الدولة لمواجهة الاختلاف العرقي مع الاكراد والاختلاف الطائفي مع الشيعة واعتبروا ان اهم شروط الدولة المهابة هو مركزيتها وقدرتها على تحديد مصير واحد لجميع السكان بغض النظر عن اعراقهم وطوائفهم.

المدرسة الكردية

ان الظرف التاريخي الذي نشأت فيه المدرسة الكردية معقد للغاية. وبالامكان اعتبار الفترة من خروج العثمانيين من العراق في عام ١٩١٨ حتى صدور قرار عصبة الامم القاضي بضم الاكراد الى العراق في عام ١٩٢٤، المرحلة التي وضعت فيها المقومات الاساسية للمدرسة الكردية.

حتى عام ١٩٢٢ جرى التعامل مع اقليم كردستان كاقليم ذو وضع خاص. ولم يكن البريطانيون قد استقروا على رأي نهائي بشأن مصير الاكراد ومستقبلهم. وفي عام ١٩٢١ قرر مؤتمر القاهرة ابقاء الاقليم خارج نطاق الدولة العراقية ريثما تقرر بريطانيا مصيره النهائي[٨]. ان فكرة

ضم الاكراد الى العراق كانت غريبة عن العرب. ففي عام ١٩١٩ صدر عن ممثلي الشيعة والسنة بيان في ٢٢ كانون الثاني اقترحوا فيه تشكيل "دولة عربية واحدة على رأسها ملك مسلم"[٩]. ويلاحظ من العبارة ان العرب ركزوا على نقطتين جوهريتين وهي عدم تقسيم الاقليم العربي على اساس طائفي (شيعي- سني) الى دولتين، وهو ما يفصح عنه تعبير "دولة عربية واحدة" وضرورة تمليكها الى مسلم دون الخوض في تفاصيل مذهبية.

وقد اكد مؤتمر القاهرة مطالب العرب. ففي رسالته الى النائب لويد جورج، اشار ونستون تشرتشل وزير المستعمرات البريطانية الى قضيتين لهما علاقة بالطابع العربي للدولة المزمع تشكيلها وهي اختيار ملك من اصل عربي و "قيام حكومة عربية فعالة"[١٠].

وتعكس الاسئلة الثلاثة التي صاغها البريطانيون للاستفتاء على مصير العراق ميلا الى تشكيل دولة لا صلة لها بالاكراد. وهنا ايضا يتكرر تعبير "دولة عربية واحدة" الذي يتضمن اشارة واضحة الى وحدة الشيعة والسنة في اطار دولة واحدة. وفي تلك الاسئلة تتردد كلمة "عربي" مرتين، مرة في السؤال الاول ومرة كصفة لرئيس الدولة. وهذا المعنى معبر عنه بوضوح في اكثر من وثيقة، بينها رسالة المجتهد الشيعي الشيرازي الى الرئيس الامريكي ولسن في ١٣ شباط ١٩١٩ التي طالب فيها بضرورة قيام "دولة عربية جديدة مستقلة اسلامية وملك مسلم"[١١].

وتركز المدرسة الكردية بدقة على هذه المرحلة الهامة. والنقطة الاساسية هنا هي ان فكرة انضمام الاكراد الى العراق كانت عند خروج العثمانيين من العراق في عام ١٩١٨ فكرة غريبة عن الاكراد لكن رؤية الاكراد الى

الطريقة التي كان يفترض ان يقرروا فيها مصيرهم ومستقبلهم لم تكن واضحة. ومن وجهة نظر المدرسة الكردية ان وضع خيار واحد امام الاكراد وهو استلحاقهم بالعراق من دون ضمانات يتضمن قدرا كبيرا من الاجحاف.

ان المكونان الاساسيان في المدرسة الكردية هما الخصوصية القومية والادارة الذاتية. اما مفهوم حق تقرير المصير، المؤدي الى الانفصال، فهو مفهوم حديث جرى التطرق اليه في غالب الاحيان اما لتعزيز الدعاية للمسألة الكردية استنادا الى المقتضيات الايديولوجية واما لتوسيع هامش المناورة في الصراع مع بغداد.

ولقد اعطى احتلال بريطانيا لبغداد في عام ١٩١٨ خلال الحرب العالمية الاولى فرصة اكبر لبروز فكرة الحكم الذاتي الكردي. وهذه الفكرة لم تكن غريبة لا على البريطانيين ولا على الاكراد. وقد تطرق اليها البريطانيون

مع الاكراد في الداخل، مع الشيخ محمود في السليمانية والسيد طه شمزيني في رواندوز، كما تطرقوا اليها في مباحثاتهم مع اكراد الخارج، كما هو الحال عندما خاض السير برسي كوكس غمار نقاش حول الموضوع مع الجنرال شريف باشا خندان في عام ١٩١٨ في مارسيليا بفرنسا[١٢].

وعد الموضوع من اكثر الحلول انسجاما مع الوضع الكردي والاقليمي. لكن النقطة المحورية التي روجت لها المدرسة الكردية لاحقا هي ان العراق ليس في حقيقته سوى نتاج صفقة تمت بين السنة وبريطانيا، حصل فيها السنة على الموصل وكردستان، وحصلت فيها بريطانيا على النفط. اما الاكراد فلم يحصلوا على شيء.

تحليل عام

على الرغم من الخلافات التي بدا بعضها جوهريا بين المدارس الثلاث، فقد لوحظ انه في الفترة من ١٩٢٦ حتى ١٩٥٨ حدث تقارب موضوعي بين المدارس الثلاث، وقد تدعم التقارب من خلال الحركة الوطنية التي جعلت عدوها المباشر متمثلا في التحالف القائم بين النظام الملكي والغرب، وهو تحالف لم يحظ بتأييد الشعب. لقد اعتبرت كل مدرسة ان اهدافها او البعض منها يمكن ان يتحقق بشكل افضل فيما لو اتيح اجراء تغيير من شأنه الاطاحة بالتحالف مع الغرب.

وفي مثالين على الاقل، يتوضح اثر البنيات الايديولوجية للمدارس الثلاث على سياسة الدولة. فبعد الاطاحة بالنظام الملكي في عام ١٩٥٨، تشكل مجلس رئاسي مؤلف من ثلاثة اعضاء ينتمي كل منهم الى احدى المجموعات الثلاث. وعكس الدستور المؤقت الصادر في ٢٧ تموز الحد الادنى من الاهداف الرئيسية لكل مدرسة.

فقد خلصت المادة الثانية الى اعتبار العراق جزءً من العالم العربي، ما يعبر بدقة عن واحدة من اهم مباديء المدرسة السنية. ولم تكن هذه المادة هي الوحيدة المعبرة عن الاتجاهات السياسية للمدرسة السنية. فقد ضم الدستور نقاطا اخرى، ربما كان اهمها المادة ١٦ التي تضمنت اشارات قوية الى تقديس الدولة والمادة ١٧ التي تعطي الانطباع باقرار دور سياسي للجيش. وعبرت المادة الثالثة عن مبدأ الشراكة في الوطن بين العرب والاكراد، ما يعكس التأثر بالمدرسة الكردية. فيما تضمنت المادة ١٢

المختصة بمسألة صيانة حرية الاديان والتي تتضمن عمدا كلمة ((شعائر)) اشارة صريحة الى واحدة من مطالبات المدرسة الشيعية. وضمنت المادة التاسعة المساواة بين افراد المدارس الثلاث كمبدأ عام.

لكن التقارب الذي حدث في تلك الفترة بين المدارس الثلاث، لم تتوفر له مقومات الاستمرار. فقد شهدت السنوات اللاحقة فتورا في العلاقة بين المدارس الثلاث. ان مبدأين هامين سادا العراق السابق، ساهما الى ابعد الحدود في تعكير العلاقة بين المدارس الثلاث وهما مبدأ المركزية وتقديس الدولة، مبدآن بالامكان دمجهما في مبدأ واحد نظرا للترابط الوثيق بينها.

ان مبدأ المركزية مبدأ لا يلائم البلدان المتنوعة في بنياتها العرقية واللغوية والدينية. وعندما لاتبدي الدولة تساهلا في مركزيتها، يعني ذلك اخفاقها في اقامة علاقة

ودية مع مواطنيها لأن مبدأ المركزية لايستقيم الا مع علاقة غير متوازنة بين المركز والاقاليم. ان تاريخ العراق القديم يبدأ بعصر الدويلات السومرية، ما يعني ضمنا انتفاء الحاجة الى المركزية. وتفصح المجتمعات التي ظهرت لاحقا في بابل جنوبا وآشور شمالا وفي المقاطعات الجبلية الكردية ذات الاستقلال الذاتي، ان قدامى العراقيين احتفظوا لانفسهم بقدر مناسب من الخصوصية. وفي التاريخ الحديث يمكن ملاحظة ان العثمانيين لم يخضعوا ولايات العراق الثلاث لسلطة مركزية واحدة الا في حالات استثنائية وقد راعوا في سياستهم خصوصيات المجتمعات العراقية المتمايزة.

واسوأ ما في المركزية هو اعتمادها على القوة. هكذا، فأن العراق السابق روج لنظرية مفادها ان قوة الدولة هي وحدها الكفيلة بالحفاظ على وحدة الاراضي وان تحقيق المطالبات الاقليمية من شأنه يؤدي الى بروز دولة غير قادرة

على انجاز مهامها المركزية. وهذا بدوره، نتج عنه مفهوم تقديس الدولة على النمط الالماني.

ان الاندماج الذي حصل لاحقا بين الطبقة السياسية الحاكمة والدولة جعل الطبقة السياسية الحاكمة ترى ذاتها كتعبير عن ارادة الدولة. وهذا بدوره جعل سياسات العراق السابق تتسم باللاواقعية منذ البداية. فحتى عام ١٩٥٨ وهي الحقبة التي شهدت تطورا في العلاقة بين العراق وكل من الغرب وايران، كثيرا ما تم وصف الاكراد المطالبين بالحقوق القومية بالموالين للشيوعية وقلما جرى التطرق الى الروابط التي تربط الشيعة العراقيين بايران. وابتداءً من عام ١٩٥٨ ، وهو العام الذي شهد بداية خروج العراق من المعسكر الغربي واتباع الدولة سياسة يسارية، وبسبب التدهور التدريجي في علاقة العراق بالغرب وايران، فقد تم الترويج على نطاق واسع لنظرية ارتباط الاكراد بالغرب ومخططاته وارتباط الشيعة العراقيين بايران.

ان هذا الواقع اوجد ظرفا صارت فيه الدولة تشك في اخلاص جزء من مواطنيها. يضاف الى ذلك ان الطبقة السياسية الحاكمة صارت لا تميز بين النقد الذي يوجه الى سياستها والنقد الذي يوجه الى الدولة. وهذه النظرة غير القادرة على التمييز بين الاشياء, جعل الدولة في مواجهة صعبة مع جزء كبير من مواطنيها.

وعلى الرغم من ان العراق شهد محاولات لايجاد سبل مناسبة لحل المشاكل، فأن حجم المشاكل لم يكن يتناسب مع درجة سعي الدولة لايجاد الحلول. ففي عام ١٩٣١ حاولت الدولة ايجاد حل للمطالبات اللغوية عن طريق اصدار قانون اللغات المحلية. ولم يؤدي ذلك القانون الى ايجاد حل للفتور بين الاكراد والدولة وظلت النواقص التي رافقت القانون واسلوبه وطريقة تطبيقه تعرقل امكانية ظهور فرصة لتحسين العلاقة بين الاكراد والدولة. وفي عام ١٩٥٨ لم

ينتج عن الاشارة الى مفهوم الشراكة في الدستور المؤقت سوى مجلس رئاسي شكلي بدون اية صلاحيات حقيقية. وفشل مشروعان لتطبيق اللامركزية في العراق في عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٦، ولم يمنح قانون المحافظات الصادر في عام ١٩٦٩ الصلاحيات المطلوبة للمحافظات. جلي ان سبب فشل هذه المحاولات يعود بالدرجة الرئيسية الى ان الدولة لم تتناول بدقة جوهر المشكلة وظلت مصرة على بعض التغييرات الشكلية. هكذا، استمرت المشاكل لأن الحلول الشكلية لم تكن قادرة على ايجاد حلول جديرة بالمشاكل الكبيرة. واثبتت التجربة العراقية ان الحلول لايمكن تأسيسها على مجرد النيات الحسنة وان الحلول اذا لم تمس جوهر المشكلة تظل مجرد خطوة قابلة للفشل.

ان واحدة من اهم المشاكل في العراق السابق هي ان الدولة لم تتحول الى سلطة عامة ضامنة للخضوع الاختياري للمواطنين ومعبرة عن الشراكة ومساهمة في

تقليص حجم التشنجات، بل تحولت الى طرف متورط في المشاكل. وثمة دمج بين الحقوق والادوات. وان مفاهيم مثل المواطنة والديمقراطية يجب ان تتدعم بخطوات هامة لأن المواطنة او الديمقراطية غير قادرة لوحدها على ضمان الاستقرار. هنا يستدعي الامر ايلاء اهتمام كاف بأهمية مواضيع من قبيل المساواة، الشراكة، والاقرار القانوني بالحقوق وبدون هذا تظل المواطنة او الديمقراطية مجرد مفاهيم فاترة وعاجزة عن صياغة الحلول.

ولا ريب ان ضمان المساواة او الشراكة او الاقرار القانوني بالحقوق توفر الفرصة للحصول على ادوات تعزز تحويل هكذا مواضيع الى عمل. وبالفعل، فأن المساواة او الشراكة طالما ظلت شكلية او نظرية، فهي مجرد ديكور. اما اذا تحولت الى واقع ملموس، فأنه يمكن ان ينتج عنها ادوات مادية عظيمة الاثر في المجتمع مثل المدارس

والجمعيات والتشكيلات السياسية والثقافية، ناهيك عن اثرها السايكولوجي.

الخاتمة

لقد فشل العراق السابق في ايجاد علاقة مستقرة بين مكوناته. وتعني هذه التجربة ان من غير الممكن استمرار العراق موحدا ومستقرا دون استبدال علاقات القوة بعلاقات حرة وطوعية. ان الشرطان الاساسيان لقيام علاقات رضائية ومقبولة هما ايجاد شراكة حقيقية وتكوين دولة لامركزية.

في العراق السابق جرى التركيز على المساواة اكثر من الشراكة. لكن نظرية المساواة لم تجد حلا للمشاكل. وتوضح التجربة العراقية ان المساواة لوحدها، التي تعبر في صيغتها الدستورية عن مفهوم المواطنة، مبدأ لا يضمن الهدوء.

ومن الناحية الدستورية فالعراق السابق لم يكن بعيدا عن المساواة. وهذا المبدأ وارد في الدساتير العراقية كما هو واضح في المادتين ٦ و ١٨ من دستور عام ١٩٢٥ والمادة ٩ من دستور عام ١٩٥٨ والمادة ١٩ من دستور عام ١٩٦٤ والمادة ٢١ من دستور عام ١٩٦٨. وحده مفهوم الشراكة المستند على صيغة قانونية محددة معبرة عن الحقوق والواجبات، كفيل بفتح الابواب نحو الحل.

ان اول اشارة الى الشراكة في وثيقة رسمية قد وردت في عام ١٩٥٨ في الدستور العراقي المؤقت. لكن هذه الشراكة لم تتحقق الا بعد ٤٧ عام، وذلك في دستور عام ٢٠٠٥. وتفصح طوال المدة التي استغرقها الانتقال من اللاشراكة الى الشراكة، عن المصاعب التي واجهت العراقيين في سعيهم لايجاد صيغة مناسبة لتنظيم العلاقة فيما بينهم.

ان مفهوم الشراكة يتضمن بقدر كاف معاني المساواة والمواطنة ومن شأن هذا المفهوم ان يساهم في ايجاد ارضية لعلاقات مستقرة. ان الشراكة التي يتضمنها الدستور الحالي ينزع عن الدولة صفة تهديد الخصوصيات المحلية. وفي العراق السابق فأن السلوك السياسي للدولة الحالي من مفهوم الشراكة، ساهم في ترسيخ الاحساس بالغبن، ذلك ان الدولة تورطت في سياسات آلت الى تهديد الخصوصيات المحلية، مثلما عليه الحال في اجراءات التغيير الديموغرافي ومنع الشعائر الدينية.

وعندما يحدد مفهوم الشراكة بشكل قانوني، مثلما هو عليه الحال الآن، تتوفر ظروف مناسبة للانتقال من مفهوم تقديس الدولة الى مفهوم تقديس الشراكة. لكن مفهوم الشراكة في التجربة العراقية مرتبط بمفهوم اخر هو مفهوم لامركزية الدولة الذي يتضمن حق الاقاليم في الاحتفاظ بخصوصياتها دون ان يعد ذلك خروجا عن القانون.

ان شعور الانتماء الى العراق يتعزز بالقدر الذي يترسخ فيه مفهوم الشراكة المندمج مع مفهوم اللامركزية. ومن مآثر هذا النظام انه يعطي الفرصة لتطور العلاقات المستقرة وينهي المضامين السيئة لمفهومي الاغلبية والاقلية. وبهذا المعنى فأن مستقبل العراق يتوقف على مدى الالتزام بمفهوم الشراكة المندمج مع مفهوم اللامركزية. وبهذا المعنى ايضا، فأنه طالما ظلت الدولة لا تهدد الخصوصيات المحلية وطالما كانت الخصوصيات المحلية لا تشكل تهديدا للدولة وطالما كانت الخصوصيات المحلية لا تهدد بعضها بعضا، فأن درجة استقرار العلاقات كافية لضمان الاستمرار.

المصادر:

١ـ نديم عيسى، الفكر السياسي لثورة العشرين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ص ٤٣.

٢ـ عبدالله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٢١-١٢٢.

٣ ـ نديم عيسى، المصدر السابق، ص ٦٤.

٤ـ السيد عبدالرزاق الحسني الثورة العراقية الكبرى، الطبعة السادسة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ص ٣٨٨.

٥ـ نفس المصدر، ص ٣٩٧.

٦ـ عبدالله فهد النفيسي، المصدر السابق، ص ٢٠٤-٢٠٥.

٧ـ نفس المصدر، ص ١٦٧.

٨ ـ ديفيد كورن، الشخصان اللذان الحقا الاكراد بالعراق: برسي كوكس وآرنولد ولسن، مجلة riwangey cihan، العدد الرابع، السنة الثانية، اربيل، ١٩٩٥، ص ٢٧. (باللغة الكردية).

٩ ـ عبدالله فهد النفيسي، المصدر السابق، ص ١٢٥.

١٠ ـ نفس المصدر، ص ١٧٢.

١١ ـ نديم عيسى، المصدر السابق، ص ١٠٩.

١٢ ـ سروة اسعد صابر، كردستان من بداية الحرب العالمية الاولى الى نهاية مشكلة الموصل ١٩١٤-١٩٢٦، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠١، ص ٧٧.

سلسلة التوعية

ت. منشورات	ت. سلسلة	الموضوع	المؤلف و المترجم	سنة الطبع
٣٤٥	١	كوردەكان و مافی چارەی خۆنووسین	ن. ئیسماعیل بێشکچی و. رەوا حاجی	٢٠١٠
٣٤٦	٢	سیستمی سیاسی سویسرا	خەلیل عەبدوڵڵا	٢٠١٠
٣٤٧	٣	ئایین و دەوڵەت لەمیسری سەردەمی محەمەد عەلی پاشادا	فەرید ئەسەسەرد	٢٠١٠
٣٥٠	٤	ناوچە جێناکۆکەکان، ئایندەو ئاسۆکانی چارەسەر	تەحسین نامیق	٢٠١٠
٣٥١	٥	بەعەرەبکردن و	فەرید ئەسەسەرد	٢٠١٠

		بەجولەکەکردن		
٣٥٢	٦	ئایین و ئازادی بیروڕا	ن.عەبدولڕەحمان مونیف	٢٠١٠
٣٥٣	٧	نەتەوە چییە...؟	و. کامیل محمد قەرەداغی	٢٠١٠
٣٥٨	٨	پەرلەمان ـ سەرهەڵدان و پێکهاتەو ئەرکەکانی	ئامادەکردنی عادل عەلی	٢٠١٠
٣٥٩	٩	الحصانه البرلمانیه فی قانون انتخاب برلمان کوردستان ـ العراق ومشروع دستور اقلیم کردستان	د. شۆرش حسن عمر	٢٠١٠
٣٦٠	١٠	ئاین و مۆدێرنە	مستەفا مەلەکیان و. لەعەرەبییەوە: یاسین عومەر	٢٠١٠

من منشورات

الأكاديمية التنوعية وتأهيل الكوادر لسنة (٢٠١٠)

ت	المنشورات	المؤلف و المترجم	سنة الطبع
□□□	حول الفدرالية ـ النظام السويسري والعراقي – دراسة مقارنة	كاوسين بابكر	٢٠١٠
□□□	المركز القانوني الدولي للقوات المتعددة الجنسيات في العراق	عبدالصمد رحيم كريم زنگنه	٢٠١٠
□□□	جلال طالباني ـ مواقف و آراء	صلاح بروارى	٢٠١٠
□□□	قراءة البعث للفاشية التأريخية	د. البرت عيسى	٢٠١٠
□□□	٢٠١٠ سالّى كۆنگرەى رووبەڕووبوونەوە	حاكم قادر حمەجان عزيز	٢٠١٠
□□□	پرۆژەى مەكتەبى بيروهۆشيارى بۆدارشتنى بەرنامەى (ى. ن. ك)	عوسمان حەمە رەشيد گورون	٢٠١٠

□□□	ئاغاو شێخ و دەوڵەت	و. كوردۆ عەلى	٢٠١٠
□□□	مێژووى فەلسەفە	و. لە سويدييەوە: عوسمان حەمە رەشيد گورون	٢٠١٠
□□□	طالباني جورج واشنطن العراق	خليل عبدالله ترجمة: حسن شندى	٢٠١٠
□□□	العدالة بين الفلسفة والقانون	اسماعيل نامق حسن	٢٠١٠
□□□	حوارات ونقاشات فكرية وسياسية واجتماعية و إقتصادية	د. كاظم حبيب	٢٠١٠
□□□	المجتمع المدني والدولة، وإشكالية العلاقة	زبير رسول احمد	٢٠١٠
□□□	الطبيعة القانونية لعقد الزواج	زبير مصطفى حسين	٢٠١٠
□□□	ئايين و دەسەلّات	هاشم كەريمى	٢٠١٠
□□□	فيمينيزم	رەسول سولّتانى	٢٠١٠
□□□	سياسة التعريب في قضاء شنكال	بيان محمد سعيد	٢٠١٠
□□□	الامن و مستقبل السياسة الدولية	فرهاد جلال مصطفى	٢٠١٠

□□□	زنجیرەیەك گفتوگۆی مەدەنی، عەلمانیەت و ئایین، عەقڵ و شەریعەت، کوردو میدیای عەرەبی	ئومێد قەرەداغی	٢٠١٠
□□□	مسرحیات و تحلیل	فریدریش دورینمات ت: غسان نعسان	٢٠١٠
□□□	رجعیة القانون في الماضي علی الجرائم ضد الإنسانیة	زانا رفیق سعید	٢٠١٠
□□□	کوردەکان و مافی چارەی خۆنووسین زنجیرەی هۆشیاری ژمارە (١)	ئیسماعیل بێشکچی و. رەوا حاجی	٢٠١٠
□□□	سیستمی سیاسی سویسرا زنجیرەی هۆشیاری ، ژمارە (٢)	خەلیل عەبدوڵڵا	٢٠١٠
□□□	ئایین و دەوڵەت لەمیسری سەردەمی محەمەد عەلی پاشادا زنجیرەی هۆشیاری ، ژمارە (٣)	فەرید ئەسەسەرد	٢٠١٠
□□□	گۆڤاری کەلتور		٢٠١٠
□□□	رۆژنامەی کوردی گۆڤاری	ئامادەکردنی:	

	هەولێر سالّی (١٩٧٠ ـ ١٩٧٢)	د. هیمدادی حوسێن	٢٠١٠
□□□	ناوچە جێناکۆکەکان، ئایندەو ئاسۆکانی چارەسەر، زنجیرەی هۆشیاری ، ژمارە (٤)	تەحسین نامیق	٢٠١٠
□□□	بەعەرەبکردن و بە جولەکەکردن ، زنجیرەی هۆشیاری، ژمارە (٥)	فەرید ئەسەسەرد	٢٠١٠
□□□	ئایین و ئازادی بیروڕا زنجیرەی هۆشیاری ، ژمارە (٦)	ن: عەبدولڕەحمان مونیف و: عوسمان حەسەن شاکر	٢٠١٠
□□□	نەتەوە چییە...؟ زنجیرەی هۆشیاری، ژمارە (٧)	و. کامیل محمد قەرەداغی	٢٠١٠
□□□	خانقین .. حکایات اعوام الرماد	یوسف یوسف	٢٠١٠
□□□	بەعسیزم و سەرکوتکردنی ژیان	رامیار مەحمود	٢٠١٠

□□□	الدولة الايوبية في اليمن	د. فرست مرعي	٢٠١٠
□□□	سپینۆزا	ن. هاشم صالح و. ئارام ئەمین شوانی	٢٠١٠
□□□	پەرلەمان مێژووی سەرهەڵدان و پێکهاتەو ئەرکەکانی	ئامادەکردنی عادل عەلی	٢٠١٠
□□□	الحصانة البرلمانية في قانون انتخاب برلمان كوردستان ـ العراق ومشروع دستور اقليم كردستان	د. شورش حسن عمر	٢٠١٠
□□□	ئاین و مۆدێرنە	و. لەعەرەبییەوە یاسین عومەر	٢٠١٠